المصـــــدر : الرياض
التـــاريخ : 10-06-2007 العـــدد : 14230
الصفحـات : 39 المسلسل : 266

مثمناً دور المجلس الاقتصادي لدعم برنامج ١٠×١٠. وكيل محافظ الهيئة العامة للاستثمار:

د. عواد العواد

المصـــــدر : الرياض
التـــاريخ : 10-06-2007
الصفحـات : 39
العـــدد : 14230
المسلسل : 266

نسعى لاحتلال المملكة المرتبة الـ ٣٠ لمركز التنافسية في عام ٢٠٠٧م

الرياض - محمد الغنامي:

ثمن الدكتور عواد بن صالح العواد وكيل محافظ الهيئة العامة للاستثمار الدور الهام والإيجابي الذي يقوم به المجلس الاقتصادي الأعلى ومجلس الشورى والجهات الحكومية ذات العلاقة بدعم جهود الهيئة العامة للاستثمار في ترتيب برنامج ١٠×١٠ الذي يهدف إلى الوصول بالمملكة لمصاف أفضل عشرة دول في العالم.

وأضاف - خلال مشاركته في ندوة (برنامج ١٠×١٠ والتنافسية) التي نظمتها الغرفة التجارية الصناعية بالرياض أمس - بأن تعديل المادة المتعلقة بالحد الأدنى لتأسيس الشركات لتتوافق مع المعايير العالمية والتي أقرها مجلس الشورى موخراً تشكل خطوة هامة نحو إيجاد بيئة استثمارية متميزة وتبين مدى أهمية الانسجام والتناظم في الأداء الحكومي بين الجهات والوزارات المختلفة كوزارة المالية والتجارة والصناعة وهيئة الخبراء والمجلس الاقتصادي الأعلى ولجنة الشؤون الاقتصادية بمجلس الشورى مما ساهم في اقرار التعديل في وقت قياسي.

وعن الآثار الإيجابية المتوقعة من إلغاء الحد الأدنى لتأسيس الشركات على النشاط الاقتصادي بالمملكة ذكر الدكتور العواد أن إلغاء الحد الأدنى سيؤدي إلى تسهيل متطلبات وشروط مزاولة الأعمال والأنشطة التجارية بالمملكة والذي سينعكس على الأداء الاقتصادي في مختلف القطاعات الاستثمارية لاسيما في المجالات الفنية والتقنية والصناعات القائمة على المعرفة، مشيراً إلى أنه سيزداد معدل تكوين الشركات الاستثمارية بالمملكة وبالتالي إيجاد مزيد من الفرص الوظيفية والاستثمارية وسيحسن من إنتاجية الاقتصادي الوطني بشكل عام، مؤكداً - بقوله - هذا ما تؤكده التجارب الدولية فدولة مثل فرنسا قامت بإلغاء الحد الأدنى لإنشاء الشركات الاستثمارية في عام ٢٠٠٣م مما أدى إلى زيادة في الإيرادات الحكومية حوالي ٣٠٠ مليون دولار كما ازدادت عدد الشركات الجديدة سنوياً إلى أكثر من ١٥ ألف شركة حققت قيمة مضافة للاقتصاد الفرنسي تقدر بحوالي ١,٥ مليار دولار سنوياً.

وأكد وكيل محافظ الهيئة العامة للاستثمار بأن برنامج ١٠×١٠ هو ترجمة لرؤية خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي العهد للاصلاح الاقتصادي والتطوير الإداري الذي تشهده المملكة حالياً وموافقة المجلس الاقتصادي الأعلى على إيجاد آليات وحلول عملية لتحسين البيئة الاستثمارية في المملكة ، لافتاً إلى أن برنامج ١٠×١٠ ليس مجرد مبادرة اقتصادية وإنما تحد على مستوى الوطن والجميع مدعو للمساهمة فيه.

وحول دور مركز التنافسية الوطني في تنفيذ برنامج ١٠×١٠ أفاد بأن الهدف من إنشاء مركز التنافسية الوطني هو لتنسيق الجهود الرامية لتحسين تنافسية المملكة وسيكون المركز صوت القطاع الخاص خلال عملية اتخاذ القرارات الحكومية حيث سيتم إنشاء مجالس قطاعية تضم ممثلين من الأجهزة الحكومية والقطاع الخاص لمناقشة سبل تحسين بيئة الاستثمار في قطاعات محددة ، موضحاً أن المركز سيقوم ببناء قاعدة معلومات متكاملة قائمة على الحقائق والأرقام لتحسين تنافسية المملكة بإيجاد حلول عملية يمكن تطبيقها على أرض الواقع.

وعن أهم التطورات التي تمت حتى الآن لتحسين البيئة الاستثمارية قال العواد بأن التنسيق قائم بين مختلف الجهات الحكومية ، حيث تم اتخاذ العديد من الخطوات والإجراءات والتي ستنعكس بإذن الله على تقارير التنافسية لعام ٢٠٠٧ م معلناً بأن الهدف الذي تسعى إليه الهيئة لتحقيقه هذا العام ٢٠٠٧م وفقاً للخطة الموضوعة لتنفيذ برنامج ١٠×١٠ بأن تحتل المملكة المرتبة ٣٠ عالمياً وصولاً إلى تحقيق الهدف النهائي في عام ٢٠١٠م لتكون ضمن أفضل عشرة دول من حيث التنافسية.

وشدد الدكتور العواد على أهمية دور القطاع الخاص في تعزيز القدرات التنافسية للاقتصاد السعودي من خلال تحسين كفاءة أداء قطاعات الأعمال وتبني برامج وأساليب حديثة لتطوير الموارد البشرية والتي تسهم في رفع المستوى التقني والإداري لشركات القطاع الخاص مما يساهم بالارتقاء بمستوى منتجاتها وخدماتها على المستويين المحلي والعالمي.